مقابلة

رضوان عقيل

رئيس ديوان المحاسبة: لا لعقود التراضي مكافحة الفساد ليست موسميّة

يحتل ديوان المحاسبة موقع الرأس في اجهزة الرقابة والتدقيق في نفقات الوزارات، والاشراف على قطع حساب الموازنات التي تعطلت في العقدين الاخيرين. يدقق في كل هذه الحسابات بدءا من العام 1997 وسينجز هذه العملية خلال سنة. رسالته في هذا السياق: ممنوع بعد اليوم اتمام عقود بالتراضي بدل السير بالمناقصات الشفافة

بدأ ديوان المحاسبة مراجعة حسابات ارقام "سنة الدخول" عام 1997، وسيرفع تقريره النهائي عن هذه الحصيلة الى رؤساء الجمهورية ميشال عون ومجلس النواب نبيه بري ومجلس الوزراء حسان دياب. يهدف من تاريخ سنة 2017 الى تحديد وجهة كل هذه الارقام المالية المتطايرة، بغية الخروج من دوائر الشك والتراشق الاعلامي والاتهامات السياسية المتبادلة بين الافرقاء حيال مسألة: اين انفقت كل هذه الارقام وما حقيقة المبالغ المفقودة؟

يشدد الديوان حاليا على عدم الاكتفاء بالاطلاع او الموافقة على المشاريع والمناقصات التي تصله، بل يواكبها عبر الرقابة اللاحقة ومتابعة التدقيق في العقود التي حصلت.

رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران يفند لـ"الامن العام" الدور الذي يؤديه الديوان في مراقبة نفقات الوزارات والمؤسسات و53 بلدية. اتجهت الانظار اكثر الى الديوان في الاعوام الاخيرة، لاسيما بعد ارتفاع صرخات المواطنين للتدقيق اكثر في مزاريب الهدر ومغاور الفساد والشبهات التي تلاحق اكثر من اسم في البلد.

■ اين اصبحت عملية تدقيق ديوان المحاسبة في حسابات الدولة؟

□ نتابع تدقيق حسابات الدولة اللبنانية منذ العام 1997 الى عام 2017، وهذا الملف ضخم كونه يدقق في حسابات عشرين سنة. لنتخيل حجم العمل الذي ننفذه، علما ان 20 محاسبا فقط يقومون بهذه المهمة. لا شك في ان سنة 1997 هي اصعب سنة، وهي في علم المحاسبة تسمى "سنة الدخول" ونعد تقريرها النهائي الذي سنقدمه الى الرؤساء الثلاثة. السنوات الاخرى لن تستغرق كل هذا الوقت، واذا تم تعيين عدد من المحاسبين الجدد في الديوان، نتوقع الانتهاء من كل هذا العمل خلال سنة، حدا اقصى. هذا هو قطع الحساب الذي نتحدث عنه، عندها يمكننا الخروج من التداول الدائر والتراشق السياسي حيال الحديث عن ارقام ومبالغ مالية مفقودة، ونصبح امام ارقام حسابات ثابتة. ستقدم التقارير بكل هذه السنوات الى مجلس النواب مع تحديد كيفية الانفاق التي تمت، ويمكن عندها للنواب استنتاج ما يريدون منها.

■ كيف ستتعاطون لو كانت هناك سرقات او هدر في احدى السنوات؟

□ هذا ما ستظهره الارقام في حال حصول سرقات او عدمها. نقول انه يتم التدقيق في حسابات الدولة خلال عشرين عاما، ونقوم حاليا بانجاز الجزء الاصعب منها على الرغم من ضعف الامكانات عندنا.

■ الديوان هو المسؤول عن اول هيئة رقابية على الوزارات والمؤسسات. عندما تسمع ان الوزير الفلاني اختلس والمدير العام سرق، ماذا تقول؟

□ نحن كقضاة نعمل بطريقة تقنية، لذلك تبقى قرينة البراءة موجودة. نقوم بالتدقيق في المستندات الموجودة، واذا تبين وجود اي مخالفات نلاحق هذا الامر عبر النيابة العامة في الديوان، وفي امكاننا فرض عقوبات مالية على الموظفين. اذا رأينا طابعا جزائيا من سرقة وهدر او اختلاس للمال، نقوم باحالة الشخص على النيابة العامة التمييزية والمختصة، على ان تتم الملاحقة امام القضاء.

■ هل احلتم احدا على القضاء منذ تسلمك مهماتك؟

□ لم نحل احدا. لدينا مسؤولية قضائية وثمة قرارات تصدر بمعاقبة مالية لعدد من الموظفين. هناك مديران عامان في احدى المؤسسات تم توجيه الاتهام اليهما وطلبنا منهما اظهار دفاعهما. نحن في انتظار تقديم ردهما، وعلى ضوء هذا الامر نصدر اجاباتنا. نمارس الرقابة اللاحقة، واذا تبينت اي مخالفة تصدر عقوبات مالية في حق الشخص المعني. في امكاننا مصادرة 12 راتبا له، علما انه حصلت مصادرات مالية لبعض الاشخاص. هناك عشرات الملفات تخضع للرقابة القضائية اكثرها ناتج من اهمال، وهناك ملفات قديمة وغير متشابهة لا تزال قيد النظر. لا شك في ان التعاون قائم حاليا بين الاجهزة الرقابية. في ايام الرئيس فؤاد شهاب كانت مؤسسات الدولة تسير بشكل جيد، ويرجع السبب الى اطلاق اجهزة فاعلة للرقابة وجرى مدها بالامكانات البشرية والمالية لتمارس المهمات المطلوبة منها.

■ ما هو ردكم على اتهامات لهذه الاجهزة وتسييسها؟

□ ثمة قرارات تصدر من عندنا لا تعكس حقيقة هذه الاتهامات. نقول للناس ان يحاسبونا على القرارات التي تصدر عنا. كل الوزارات تخضع لرقابتنا ونفعل الرقابة اللاحقة ومتابعة العقود التي حصلت والمشاريع الكبيرة، وثمة 52 بلدية تخضع لرقابتنا اضافة الى بلدية بيروت. تكمن اكثر الصعوبات التي نواجهها في عدم الانتظام المالي للدولة. ما يهمنا ان تعد الحكومة كل سنة موازنتها العامة على ان تصدر في موعدها، وان تسير كل الامور وفقا للانظمة والقوانين المعمول بها. نواجه مسألة تعترضنا دائما وهي اتمام العقود بالتراضي. انها مشكلة الادارة، لكننا نعمل من جهتنا على محاربتها ومواجهتها.

■ عندما نقول توقيع عقد بالتراضي يعني حصول هدر؟

□ اجراء المناقصة يحصل من اجل الحصول على ارخص سعر من خلال استدراج العروض والحصول على النوعية الافضل. المناقصة تعاين كل العروض وتأخذ الارخص الذي يناسب الادارة. نحن هنا لا نقدم نظريات، وقد بدأنا تطبيق هذا الامر في الديوان اولا. في ملف تنظيفات المبنى، كان هناك عقد بالتراضي وقررنا عقد مناقصة من طريق ادارة المناقصات حيث تم توفير 40 في المئة بالشروط نفسها. لنطبق قياس هذا الامر على جسر او طريق او مصنع او معمل كهرباء. لا بد من الغاء العقود بالتراضي الا باستثناء المسائل الزهيدة، والمشاريع الكبيرة يجب ان تمر من بوابة المناقصات. نحن نمنع العقود بهذه الطريقة، ولم تعد الوزارات تطلب هذه الطريقة بالذات في العقود. لا نوافق على اي عقد بالتراضي يصل الى الديوان، اللهم الا اذا كانت القيمة صغيرة جدا او ان طبيعة المنتج لا تقدر ان تعقد مناقصة من اجله. ثمة تعليمات من الحكومة برئاسة الرئيس حسان دياب على منع العقود بالتراضي، وهذا ضبط لانفاق المال العام. لا يجوز اللجوء الى عقود التراضي الا عند الاستثناء على ان لا تكون القاعدة. تصلنا عقود من الوزارات والادارات تقوم على اساس التراضي، لكنها قليلة. من اجل تفعيل ملف الرقابة الادارية والقضائية اللاحقة، لا يكفي اعطاء اشارة البدء في اقامة مشروع وحصوله على موافقة مسبقة فقط على صرف المال من اجل تنفيذه، لأن المهم معرفة حصيلة هذا التنفيذ ووفق اي قواعد. المطلوب منا التدقيق في اي مشروع ينفذ: هل كان البناء جيدا وتم في شكل سليم. هل سلّم في موعده وهل قام المتعهد بالواجبات المطلوبة منه. نحن في اختصار مع اجراء مراقبة لاحقة على مشاريع واعمال من هذا النوع، ومن هنا يأتي التركيز على دور المحاسبين والمراقبين.

■ ماذا صادفت من مشكلات في هذه المؤسسة منذ تسلمك مهماتك؟

□ اولا ديوان المحاسبة هو عبارة عن محكمة ويتعاطى في الوقت نفسه الامور المالية والادارية، وهو من اهم اجهزة الرقابة في الدولة اللبنانية. تشمل صلاحياته الرقابة على المال العام من طريق ادارة الدولة واجهزتها ومؤسساتها. كان الديوان في المرحلة السابقة يعاني من مشكلتين: عدم تعيين قضاة رؤساء للغرف الامر الذي اثر سلبا على عمله، والشغور في ملاك المحاسبين المراقبين والمدققين وهم من المساعدين القانونيين للقضاة الموجودين، وقد ادت هذه الحصيلة الى شل عمل الديوان. الدولة تتحمل هذه المسؤولية، اضافة الى عدم الانتظام المالي الذي عانته من خلال عدم توافر الموازنات. نعمل على تفعيل الديوان واعادته الى سابق عهده ليؤدي الدور المطلوب منه، علما انه يضم ثماني غرف قضائية، كل واحدة منها مؤلفة من رئيس ومستشارين.

■ هل ثمة نقص في عدد القضاة؟

□ عدد القضاة الموجود في الغرف "ع القد". ◄

رئيس ديوان المحاسبة القاضي محمد بدران.

> **نحن مع تفعيل الرقابة القضائية اللاحقة**
>
> **على الحكومة ان تعد موازنة كل سنة في موعدها**

◄ لكنها على الرغم من ذلك، تقوم بمهماتها وتعمل بكل جدية لتسيير عمل الديوان. سنطلب في المرحلة المقبلة من خلال معهد الدروس القضائية تعيين قضاة، علما اننا نحتاج من 10 الى 15 قاضيا. عندها نستطيع توسيع الغرف والملاك. ثمة نقص يتجاوز ستين في المئة في المحاسبين والمدققين.
قدمنا دراسة الى مجلس الوزراء منذ ايام الحكومة الاخيرة للرئيس سعد الحريري، طلبنا فيها تفعيل اجهزة الرقابة واولها تعيين محاسبين. اخذنا قبل ثلاثة اسابيع موافقة الحكومة على تنظيم مباراة لتعيين مدققين ومحاسبين عبر مجلس الخدمة المدنية، وذلك بموجب مباراة. نحتاج الى 30 محاسبا و22 مدققا بغية تعبئة الملاك، علما ان الرقم يجب ان يكون اكبر ولم نلجأ الى التعاقد مع احد. يفترض ان تحصل هذه المباراة قبيل انتهاء الشهرين المقبلين. طلبنا مجازين في المحاسبة وادارة الاعمال ومراقبين من حملة اجازة الحقوق. لا يعنينا الانتماء الطائفي للمتقدمين لاننا نريد النخبة منهم، ولن يخضع هؤلاء للتوازن الطائفي لانهم من الفئة الثالثة في الوظيفة. بالنسبة الينا كجهاز رقابي، نريد الوصول الى افضل نوعية للادارة. لا نميز بين شخص وآخر لأنهم لبنانيون وحقوقهم متساوية. بعد اتمام هذه المباراة والاتيان بقضاة جدد، نستطيع ان نعمل اكثر وبطريقة ممتازة.

■ هل لمستم صعوبة لدى الحكومة نتيجة قرار عدم التوظيف؟
□ عملنا المستحيل لتحقيق هذا المطلب. هنا لا بد من الاشارة الى ان مشكلات عدة واجهتنا عند حصول الانتفاضة في الشارع ومن ثم ازمة كورونا التي اثرت على المؤسسة. عقدنا اتفاقية مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان والتي لديها نظام التدرج. وطبقنا هذا المشروع مع نقيب خبراء المحاسبة المجازين سركيس صقر وطلبنا منه حضور مجموعة من الشباب المتدرجين لمساعدة المحاسبين الموجودين في الديوان. لا نمنحهم مقابل هذا العمل اجورا، بل يحصلون على افادة تفيد بأنهم عملوا في ديوان المحاسبة، يشارك فيها المستفيدون في سيرهم الذاتية ويمكنهم الاستفادة من هذه التجربة عند مشاركتهم في مباريات يجريها مجلس الخدمة المدنية بحيث يطلعون على العمل في القطاع العام. لدينا اليوم 30 شابا وشابة يساعدوننا ويستفيدون من هذه المهمة في الديوان، وسيدخل المتدربون نتائج اعمالهم ضمن التدرج المطلوب منهم اتمامه للدخول الى النقابة.

تكمن اكثر صعوبات ديوان المحاسبة في عدم انتظام مالية الدولة

منعت قضاة من السفر على حساب الخزينة توفيرا للمال العام

■ الى ماذا تطمحون في الديوان؟
□ نطمح الى ان يمارس دوره الرقابي على كل الصرف المالي العام والتوصل الى ضبطه والتوفير على الخزينة. يبقى الاهم تفعيل اجهزة الرقابة في الدولة عبر مدها بالعناصر البشرية والمالية والفنية لأن مكافحة الفساد في النهاية لا تتم موسميا ولا مرحليا، بل هي حصيلة عمل يومي مستمر لا يتوقف. نعود الى الرئيس شهاب عندما كان يردد في اثناء وقوع خلاف في مجلس الوزراء على تعيين احد الموظفين: ماذا يقول ابن الدحداح؟ وهو اول رئيس لمجلس الخدمة المدنية (فريد الدحداح) الذي يوافق او يعارض، ويجب ان نسير وفق هذا المسار.

■ ما حقيقة انك منعت قضاة من السفر توفيرا للمال العام؟
□ عندما تسلمت مهماتي في الديوان، اصدرت مذكرة منعت فيها قضاة من السفر على حساب الخزينة توفيرا للمال العام، على ان تكون تكاليف السفر على حساب القاضي او الجهة صاحبة الدعوة. اردنا ان نطبق المثل الصالح على انفسنا في الديوان، لذا لجأنا الى هذه الخطوة حفاظا على المال العام.

نحتاج الى 30 محاسبا و22 مدققا و10 او 15 قاضيا.

تجديد الباسبور البيومتري

تجديد الإقامة للعمّال الأجانب

تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريّين
لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن

LIBANPOST

www.libanpost.com
1577